الملخص

تناولت هذه الدراسة مناقشة و"دراسة الزحف العمراني وأثره على البيئة والأراضي الزراعية في مدينتي رام الله والبيرة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد" حيث شهدت المدينتين تطوراً ملحوظاً في أعداد السكان وتوسعاً في المساحة العمرانية على حساب الأراضي الزراعية والرعوية، وساهم في ذلك عدة عوامل ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية حالت دون بقاء مدينتي رام الله والبيرة خضراء، الأمر الذي كان له آثار اقتصادية واجتماعية وبيئية على المدينتين.

هدفت هذه الدراسة إلى تتبع مراحل التطور العمراني الذي شهدته المدينتين مبينة بذلك أسباب هذا التوسع والزحف العمراني على جهات معينة دون أخرى، وما نتج عن ذلك التوسع.

حيث خلصت الدراسة إلى أن للاحتلال الإسرائيلي دوراً كبيراً في منع التوسع العمراني في الجهة الشرقية لمدينة البيرة ومن الجهة الجنوبية لمدينة رام الله، وذلك بذريعة وجود المستوطنات والمراكز العسكرية، الأمر الذي انعكس سلباً على وتيرة الزحف العمراني على الجهات الأخرى من المدينتين، وذلك نتيجة لاعتبار مدينتي رام الله والبيرة مركزاً للمؤسسات وهرماً للسلطة الوطنية الفلسطينية، وذلك بتركز كافة الوزارات السيادية ومرافقها في المدينتين، مما ساهم في تسريع ظاهرة التوسع في هذه الجهات مؤثرة بذلك على قطاع الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمدينتين.

وقد اتبعت الدراسة المنهج التاريخي والوصفي الإيضاحي لوصف تاريخ المدينتين والعوامل التي ساعدت على الزحف العمراني على الأراضي الزراعية والرعوية، مستعيناً بذلك بعدد من الدراسات والمقابلات مع ذوي الاختصاص سواء في المؤسسات الحكومية أو الخاصة والأفراد من ملاكي الأراضي والعقارات وغيرهم. كما اعتمدت الدراسة أيضاً على الصور الجوية لتفسير نمط التوسع واتجاهاته في المدينتين باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS) وبرامج الاستشعار عن بعد (ERDAS) لتحليل الصور التي ساعدت بالحصول على نتائج تعكس وضع المدينتين بصورة أقرب للواقع.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

أن للاحتلال الإسرائيلي الدور الأكبر في تشكيل مدينتي رام الله والبيرة، على الصعيد الداخلي والمحلي، فمن خلال الدور الذي يلعبه الاحتلال في نمو مدينتي رام الله والبيرة من خلال تحديد اتجاهات النمو أو التسهيلات التي يوفرها لنموها نلاحظ أنه يقوم بالتضييق على مدينة القدس، وهنا أصبحت مدينتي رام الله والبيرة هما العاصمة السياسية للسلطة الوطنية الفلسطينية، كما أنهما تنموان بشكل غير متوازن.

إن زيادة أعداد السكان في مدينتي رام الله والبيرة جاءت نتيجة عدة أسباب كان من أهمها الاحتلال الإسرائيلي، وذلك من خلال عملية التهجير في عام 1948، والتضييق التي قام خلال انتفاضة الأقصى عام 2000، والتي ساعدت على انتقال الكثير من الموظفين والعمال للسكن في مدينتي رام الله والبيرة، الأمر الذي ساعد على زيادة وتيرة الزحف العمراني وتحويلها إلى مدينة تجارية توفر الكثير من فرص العمل.

إن زيادة أعداد السكان وارتفاع العمارات في مدينتي رام الله والبيرة كان له الأثر الأكبر في زيادة المشاكل الاجتماعية والبيئية في المدينتين، الأمر الذي أدى إلى زيادة الأعباء الملقاة على البلديتين من جهة، وعلى السلطات المسؤولة من جهة أخرى. كما أن المشكلة الأكبر هنا تكون في أزمة المرور التي تتمثل في ازحام السيارات بعد أن أصبحت السيارة في كل بيت، وأصبح من الضروري عمل المرافق الخاصة بالسيارات من مواقف وطرق. كما أن مشكلة مداخل مدينتي رام الله والبيرة تشكلان مشكلة كبيرة، إذ يعتبر المدخلان كعنق الزجاجة للمدينتين.